http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2022) السنة الثامنة - الاثنين (24) كانون الثاني 2011

الكردستاني ينضم إلى المفاوضات لحسم "الأمن الوطني"

نواب: قصة حقائب الأمن ستطول.. ولن تنتهي بوزراء مستقلين

متابعة/ المدى

كشف ائتلاف الكتل الكردستانية، امس الاحد، عن اجتماع سيضم الاطراف السياسية لحسم منصب وزارة الامن الوطني خلال الاسبوع الحالي.

ويأتي ذلك في وقت استبعد نواب ان يتم توزير مستقلين الحقائب الامنية الثلاث.

وقال النائب فؤاد معصوم لوكالة كردستان للانباء ان اجتماعا مهما سيجمع الاطراف السياسية لحسم منصب وزارة الامن الوطني الاسبوع الحالي".مضيفا ان"الاجتماع سيحسم الخلاف حول مرشح وزارة الامن الوطني بين الكتل السياسية". واوضح معصوم ان"ائتلاف الكتل الكردستانية سيطرح موقفه من المنصب الوزاري وفق المعطيات السياسية التي يتم التعاطي معها في توزيع الوزارات الامنية". ولم يوضح معصوم ان كان لدى ائتلاف الكتل الكردستانية مرشح للمنصب، غير انه اشار الى ان"الموضوع سيتم طرحه خلال الاجتماع".

واخفق التحالف الوطني والقائمة العراقية في تسمية مرشحيهما لوزارت الداخلية والامن الوطني والدفاع بعد تقديم نوري المالكي تشكيلته الوزارية لمجلس النواب الشهر الماضي وشغل بنفسه الوزارات الامنية الثلاث الدفاع والداخلية والامن الوطني لحين تقديم الكتل مرشحين ينالون قناعة الاخير.

وكان النائب عن القائمة العراقية جمال البطيخ قد ذكر في وقت سابق ان نائب الرئيس الاميركي جوزيف بايدن سيتدخل بشكل مباشر بملف الوزراء الامنيين واختيارهم. ويعد بايدن المسؤول عن الملف العراقي في الادارة الاميركية ومارس دورا ضاغطا باتصالاته المكثفة اثناء تشكيل الحكومة للاتفاق بين الكتل السياسية.

ويقضي اتفاق بين الكتل السياسية بأن يسمي التحالف الوطني مرشحا لوزارة الداخلية وائتلاف العراقية مرشحا آخر لوزارة الدفاع.وسط جدل وانقسام بشأن الأسماء المطروحة ومنها عقيل الطريحي وعدنان الاسدي لوزارة الداخلية وفلاح النقيب واسكندر وتوت لوزارة الدفاع، في الوقت الذي أكدت فيه العراقية عدم اعتراضها على مرشحي الوطني.

ومنح مجلس النواب الثقة لحكومة يترأسها نوري المالكي، وبلغ عدد الوزارات التي صوّت عليها النواب ٣٨ وزارة من أصل ٤٢ وزارة تضمها الحكومة الجديدة، بينها تسع بالوكالة، منها الداخلية والدفاع والأمن الوطني، التي أوكلت إلى رئيس الوزراء.

ومنذ الاربعاء الماضي شهدت مدن مختلفة من العراق، سلسلة هجمات دامية خلفت عشرات الشهداء ومئات من الجرحى، حيث شهدت كربلاء خمسة تفجيرات بسيارتين ملغمتين وثلاث عبوات ناسفة اوقعت بحسب مصادر طبية وامنية ٢٥٠ شخصا بين شهيد وجريح.

من جانبهم، استبعد نواب ان تتولى شخصيات مستقلة الوزارات الامنية، محملين الكتل السياسية مسؤولية تأخير اختيار الوزراء الامنيين.

وفي احاديث صحفية اشار النواب الى ان مبدأ التوافق السياسي جزء من صعوبة اختيار الوزراء الامنيين.

ورجح النائب عن الائتلاف الوطني عامر ثامر صعوبة ايجاد شخصيات مستقلة لتولي منصب الوزارات الامنية.

وقال ثامر للوكالة الاخبارية للانباء انه من العسير ان نجد شخصية مستقلة لتسلم هذا المنصب، لكن في نفس الوقت الساحة العراقية لا تخلو من الشخصيات التي تستطيع ان تتحمل مسؤولية الاجهزة الامنية.

واضاف ان عدم تقديم الكتل السياسية لأشخاص مستقلين إضافة الى التجاذبات السياسية وعدم قدرة الكتل السياسية بتقديم شخص يراه رئيس الوزراء مناسبا أخر عملية تشكيل الوزارات الامنية لذلك جميع الكتل السياسية تتحمل هذه المسؤولية لان هناك اتفاقا مسبقا على ان تكون هذه الوزارات الى اشخاص مستقلين.

وتابع ثامر هناك معايير متفق عليها بأن من يتولى هذه الوزارات ان يكون شخصاً كفوءاً ونزيهاً ولديه الخبرة المطلوبة، مبينا ان هذه الوزارات ليس ضمن المحاصصة لكن الاستحقاق الانتخابي وزعت هذه الوزارات بين القائمة العراقية ودولة القانون وحسب طلباتهم الدفاع للعراقية والداخلية لدولة القانون.

في غضون ذلك قال النائب عن القائمة العراقية حسام العزاوي ان سبب تأخير مرشحي الوزارات الامنية هو عدم وجود مستقلين وجميع الوزراء متحزبون.

واضاف العزاوي ان الكتل السياسية تتحمل مسؤولية تأخير مرشحي الوزارات الامنية والملف الامني يحتاج الى وقفة كبيرة من الحكومة الجديدة.

واشار الى ان تشكيل الحكومة سار على مبدأ التوافقات السياسية والمحاصصة الحزبية والطائفية لذلك لم نخرج بتشكيلة تلبي طموحات الشارع العراقي.

وبين انه ليس هناك اشخاص مستقلون ليس في المرحلة السابقة ولا الحالية لان كل الوزراء متحزبون، مؤكدا انه ليس فقط منصب الوزراء خضع للمحاصصة وانما الوكلاء والمدراء العامون ايضا سيتم وفق المحاصصة.

ومن جانب آخر قال عضو دولة القانون عدنان السراج ان هناك صعوبة في آلية ترشيح الوزارات الامنية.

واضاف السراج ليس هناك معرقل في عملية ترشيح الوزراء الامنيين وانما صعوبة في آلية الترشيح لان اختيار الوزراء الامنيين يجب ان يكون بدقة حتى لايخلق جواً من الشعور بأنه اختار الشخص غير الجيد.

واشار الى ان التأخير في ترشيح الوزراء فيه صالح للجميع وقد يكون رئيس الوزراء لديه وجهة نظر والاطراف الاخرى ايضا تكون لها وجهة نظر معينة لذلك يجب ان يكون هناك تأن في الاختيار.

وبين ان المالكي ليس لديه تحفظ على اي مرشح ويحتاج الى وقت لكي يستطيع اختيار المرشح المهني والمستقل على ان يحصل في نفس الوقت على توافق الكتل السياسية ليس فقط العراقية والتحالف الوطني.

أما النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه فقال ان جميع الكتل تتحمل مسؤولية التأخير في تقديم مرشحي الوزارات الامنية.

واكد طه ان الامر غير محسوم بين الكتل السياسية حتى الآن، لذلك جميع الكتل السياسية تتحمل هذا التأخير.

واستبعد طه ان تقدم الكتل السياسية اشخاصاً مستقلين لهذه الوزارات، متسائلاً عن كيفية ان يكون هناك شخص مستقل والكتلة ترشحه لهذا المنصب لذلك"لا اتصور ان يكون هناك شخص مستقل يستطيع ان يتولى احدى الوزارات الامنية الحساسة".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد رد على تصريحات بعض السياسيين أشاروا فيها إلى أن المالكي لديه تحفظات شخصية على المرشح لتولي وزارة الدفاع الذي تقدمت به العراقية، وقال مكتب المالكي في بيان ليست لديه ملاحظات شخصية على المرشحين لوزارة الدفاع انما على الآليات المتفق عليها. وأشار المالكي في تصريحه إلى أنه لا احد يعبر عن رأيه في هذا المجال.

وقد رشحت القائمة العراقية لوزارة الدفاع، فلاح النقيب واسكندر وتوت، وفي المقابل طرح التحالف الوطني ثلاثة اسماء لتولي وزارة الداخلية، عدنان الاسدي، وشيروان الوائلي، وعقيل الطريحي.

ويشتد التنافس بين المرشحين وسط توقعات بان يحصل المرشح على تولي الوزارة على موافقة جميع الكتل.

لمح إلى دورها الإيجابي في الحد من التفجيرات الإرهابية

عطا: رفع الحواجز مرتبط بتطورات الأمن

متابعة/ المدى

شهدت الأيام الماضية تفجيرات ارهابية اوقعت مئات الشهداء والمصابين في مناطق مختلفة. وكان ضحايا هذه الاعتداءات مواطنين عراقيين حصدهم الارهاب دون تمييز.

ففي يوم الخميس استشهد في ثلاثة تفجيرات نحو ٥٦ شخصا وأصيب ١٨٠ آخرون من الزوار المتوجهين الى كربلاء لإحياء اربعينية الإمام الحسين.

وفي يوم الأربعاء استشهد ٧ اشخاص وأصيب ٦٧ في هجوم انتحاري استهدف مقرا للشرطة في بعقوبة. وقبل ذلك بيوم استشهد ٦٥ شخصا على الأقل عندما فجر انتحاري نفسه وسط حشد من المتطوعين للشرطة في تكريت. وأعادت هذه التفجيرات الملف الأمني الى الواجهة بعد شهر من الهدوء النسبي في انحاء العراق.

ونقلت اذاعة العراق الحر عن الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا قوله ان الخطط الأمنية في عموم العراق تخضع الآن لمراجعة شاملة بناء على توجيهات من رئيس الوزراء نوري المالكي بوصفه القائد العام للقوات المسلحة.

وتواجه القيادات الأمنية في مثل هذه المراجعات معضلة تتمثل بايجاد حل يجمع بين توفير اقصى درجات الأمن الممكنة وفي الوقت نفسه تيسير حركة المواطن. فان انتقال العراقي من مكان الى آخر أصبح امتحانا عسيرا لأعصابه وقوة تحمله بسبب الحواجز ونقاط التفتيش والكتل الكونكريتية. وما يزيد هذه المعاناة مرارة تردي البنى التحتية من طرق ومواصلات.

ولكن اللواء قاسم عطا اعاد التذكير في حديثه لإذاعة العراق بأن الضرورة أملت اتخاذ هذه الاجراءات منوها بمساهمة الحواجز في الحد من العمليات الارهابية.

وشدد عطا على ان الاعتبارات الأمنية اولا وأخيرا هي التي تقرر مصير الحواجز في اي مراجعة، مجددا في الوقت نفسه تصميم القيادات الأمنية على تخفيف معاناة المواطن في انتقاله من النقطة (أ) الى النقطة (ب) واشار الى اصدار اوامر للنظر في ازالة ما يمكن ازالته من حواجز في بغداد.

واعرب الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا عن تفاؤله برفع كل الحواجز الكونكريتية في بغداد خلال العام الحالي بالتوافق مع بناء القدرات الأمنية مؤكدا اعداد خطة عمل لتحقيق هذا الهدف.

من جانبه، يلاحظ الخبير الأمني علي الحيدري ان توجه القيادات الأمنية نحو رفع الحواجز ممكن على ان تكون هناك مراكز مراقبة الكترونية تعوض على السيطرات الكونكريتية، أو بكلمات اخرى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة الى جانب الإجراءات التقليدية.

وربط الحيدري الجانب الأمني بتحسين الأوضاع المعيشية وخاصة الخدمات، بما يتيح امكانية التعويل على مساهمة المواطن المثقل حاليا بهموم الحياة اليومية.

ودعا الخبير الأمني الحيدري الى بناء الأجهزة المختصة بجمع المعلومات وتقليل الاعتماد على الموارد البشرية الضخمة وابعاد الجانب الاستخباراتي في العمل الأمني عن الحزبية وتطبيق المعايير المهنية والوطنية. يشار الى ان قائد القوات الأميركية في جنوب العراق الجنرال فنسنت بروكس أكد أن حجم القوات الأميركية سينخفض بداية شهر أيلول المقبل بعد مغادرة القوات المقاتلة خارج العراق، مشيرا إلى أن دور قواته سينحصر بتقديم المشورة والمساعدة للعراقيين.

وأعرب بروكس عن ثقته بقدرة القوات العراقية على توفير الحماية للمواطنين في شهر رمضان، مبديا ارتياحه للمكاسب الأمنية التي تحققت خلال المرحلة الماضية.

وقال بروكس في بيان رسمي إن جهود القوات الأمنية العراقية أسهمت في انخفاض حجم الهجمات في جنوب العراق إلى أدنى مستوى، كما أنها ساعدت القوات الأميركية في الجنوب على البقاء في الخطوط الخلفية وفقا للخطط الموضوعة.

الأمم المتحدة وعلى لسان الممثل الخاص لها في العراق، آد ملكيرت، دانت بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي استهدف الزوار، وأعرب ملكيرت عن قلقه الشديد إزاء استمرار الهجمات التي تستهدف جماعات معينة في العراق بحسب بيان صدر عن مكتبه. وجاءت التفجيرات التي شهدها العراق على مدى ثلاثة أيام لتثير قلق الشارع العراقي إزاء الوضع الأمني وجاهزية القوات الأمنية العراقية فيما تواصل القوات الأميركية انسحابها من العراق وفقا للاتفاقية الأمنية المبرمة بين بغداد وواشنطن. ويبدو أن تراجع الأمن لن يؤثر على خطط الانسحاب حيث أعلنت الولايات المتحدة الخميس أنها لا تعتزم إعادة النظر في جداول انسحاب قواتها من العراق والمقرر أن ينتهي بحلول نهاية ٢٠١١ رغم سلسلة الهجمات التي شهدتها البلاد في الأيام الأخيرة.

وكالات الأنباء نقلت عن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية "البنتاغون" الكولونيل ديفيد لابان قوله للصحفيين إن"هذه الاعتداءات الكبيرة تهدف إلى محاولة إخراج عملية الانسحاب عن طريقها، ولكن حتى الآن القوات العراقية تمسك بزمام المبادرة ولم تطلب مساعدتنا".

خلية أميركية لتقصي حادثة المترجم الطائي

واشنطن تبحث عن مفقودين في العراق

أربيل/ اكانيوز

لم يكن الجندي ألاميركي يرتدي زيه العسكري حين تسلل خارج قاعدته على دراجة نارية لزيارة زوجته العراقية وسط بغداد، الا ان الميليشيات المتربصة لم تنخدع فشوهد وهو يختطف تحت تهديد السلاح. حسبما ذكرت الاسيوشيتيد برس امس.

وبعد نحو أكثر من أربعة اعوام فان احمد قصي الطائي، وهو من سكان مدينة آن أربور، ميشيغان والمولود في العراق، هو الاميركي الوحيد من الذين خدموا في الجيش الاميركي الذي لايزال مفقودا في العراق. وتخشى اسرته من انه ربما لا يمكن العثور عليه.

ومع غروب الوجود العسكري الاميركي في العراق، تكرس احدى الوحدات الاميركية للبحث عن الطائي و١٢ مدنيا آخرين في عداد المفقودين، بينهم سبعة أميركيين. وتوصف مهمتها الرئيسية بالجزء الذي لم ينجزمن العمل من قبل الولايات المتحدة وهي تستعد لسحب قواتها المتبقية من العراق بحلول نهاية العام الحالي.

وطال الخطف للحصول على فدية أو لدوافع سياسية، معظم العراقيين ولكن أيضا العديد من الأجانب، كما ان التمرد المشترك بعد الغزو عام ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة. وبالاخص بعد احداث شباط ٢٠٠٦ وتفجير مسجد من قبل المسلحين اشعل دوامة العنف الانتقامية واظهر فرق الموت التي تجوب الشوارع.

وفيما تم حل كثير من الحالات مع تحسن الوضع الأمني في العراق. وراحت القوات الاميركية والعراقية تصل الى المناطق التي كان يتعذر عليها الوصول اليها، الا ان مصير الطائي وغيره ممن اختفوا ما زال مجهولا.

وخطف الطائي، وهو مترجم يعمل مع الجيش الاميركي، في ٢٣ تشرين الاول ٢٠٠٦. وقال الجيش الاميركي لوكالة الاسيوشيتيد برس انه"بعد نحو اسبوع من الحادث، تلقى أحد أفراد اسرته طلب فدية".

أما عم الطائي، انتفاض قنبر المتحدث باسم سياسي عراقي مثير للجدل، فقد نفى ان يكون قد طلب فدية لكنه وصف الامر بانه شبكة من المفاوضات مع عدد من الوسطاء.

وشوهد الجندي المفقود آخر مرة بعد أربعة أشهر من اختطافه، في شريط فيديو نشر على الانترنت من قبل فصيل شيعي مسلح يدعى كتائب اهل البيت.

ونشأ الطائي في العراق لكنه فر من البلاد مع عائلته عندما كان في سن المراهقة. لتستقر العائلة في نهاية المطاف في بلدة آن آربور في ولاية ميشيغان. كان يحلم بأن يصبح طيارا ولم يكن جيدا في المدرسة. وقدم الى العراق بعد الاطاحة بصدام.

وقال قنبر"أحب أحمد الجميع، وانه شخصية سلسة ومرحة"تلقى الكثير من عروض العمل. وكان المستقبل مشرقا أمامه".

فيما قالت والدته، نوال الطائي، ان ابنها، مثل العديد من العراقيين في المنفى، كان يتوق للمساعدة في إعادة بناء وطنه بعد ٢٠٠٣. والتقى زوجته خلال رحلة الى العراق بعد سقوط صدام. في ذلك الوقت، كان لا يزال مدنيا. وتقيم زوجته الآن في ميشيغان لكنها امتنعت عن إجراء مقابلة معها لأنها تخشى على عائلتها في العراق.

وباعتباره جنديا أميركيا، واجه الطائي خطرا مزدوجا عندما غادر حماية قاعدته داخل المنطقة الخضراء، وهي منطقة تخضع لحراسة مشددة وتضم السفارة الاميركية ومكاتب الحكومة العراقية والبرلمان.

وفي غضون أيام بعد الحادث، ألقى الجيش القبض على أربعة من الخاطفين. لكن بحلول ذلك الوقت، كان قد تم تسليم الطائي بالفعل إلى جماعة أخرى ونقله إلى معقل الشيعة في جنوب العراق، وفقا لأشخاص مطلعين على القضية.

وتتركزجهود البحث الآن في أيدي شعبة شؤون الموظفين في الجيش الاميركي، وهي مجموعة من ٢٠ شخصا يشرف عليها العقيد مايكل انفانتي من ستافورد، فرجينيا.

وكان انفانتي قائد الكتيبة المسؤول عن البحث عن ثلاثة جنود أمريكيين قد فقدوا بعد تعرضهم لكمين جنوبي بغداد في ايار٢٠٠٧.

وإلى جانب الطائي، فإن شعبة الموظفين تبحث ايضا عن سبعة أميركيين آخرين، وأربعة من جنوب افريقيا وبريطاني.

وقال الميجور جيمي سميث من سلاح الجو الأميركي، نائب مدير الشعبة انه تم انتشال تسعة مختطفين أمريكيين، بمن في ذلك الثلاثة الذين مازالوا على قيد الحياة في العراق منذ عام ٢٠٠٤.

انفانتي يؤكد أنه لن يتخلى وفريقه عن العثور على شخص على قيد الحياة. واضاف"حتى يظهر لي شخص ما امرا مختلفا، فانا اعتقد انهم مازالوا على قيد الحياة. لا يهمني طول المدة وقد لا يسير الامر كما تريد كل الوقت لكنك لن تتوقف".